

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ
الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٩٩٧﴾



بيان صحفي

حرب أمريكا على الإسلام مستمرة حتى آخر حاكم عميل

قال وزير الدولة للشؤون القانونية والعدل الباكستاني، المحامي عقيل مالك، في ٩ آذار/مارس إن الحكومة ستقوم بتحديث قائمتها للمنظمات المحظورة بمساعدة الوكالات الأمريكية مثل وزارة الخارجية، مضيفاً أن الأشخاص المرتبطين بهذه الجماعات سيكونون عرضة لأن تحظر أمريكا سفرهم. وفي ٨ آذار/مارس أصدرت وزارة الداخلية في البنجاب قائمة تضم ٨٤ منظمة محظورة، وحثت الناس على عدم التبرع لهذه الكيانات غير المسجلة والمحظورة. وجاء في بيان حكومة البنجاب أن "تقديم أي نوع من المساعدة للمنظمات المحظورة يعد جريمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٧"، مضيفاً أن القانون من شأنه معاقبة أولئك الذين يساعدون المنظمات المحظورة المتورطة في الإرهاب والأنشطة المناهضة للدولة.

لم تجد الحكومة الباكستانية، وعلى رأسها وزير العدل، حرجاً في الإعلان عن تخايرها مع زعيمة الحلف الصليبي الغربي وأجهزتها الأمنية، وهو ما يعد جريمة كبرى في قانونهم ويعتبر خيانة عظمى يستحق فاعلها الإعدام، كما جاء في القانون الوضعي للدولة الباكستانية. ولكن يزول هذا العجب عند استحضار حقيقة باتت معروفة بداهة عن هذه الحكومات، وهي أنها حكومات وظيفية عميلة لأمريكا، ودورها هو تنفيذ ما يصدر عن سيدها الأمريكي. وهي حكومات ليست سيدها نفسها، ولا هي صاحبة قرار مستقل. لذلك كان لزاماً تغيير صيغة إعلان وزير العدل بالقول إن أمريكا هي التي استحدثت قائمتها للمنظمات المحظورة بمساعدة عملائها في الحكومة الباكستانية. ومعلوم بداهة أيضاً أن هذه القائمة الحالية والمستحدثة هي لأحزاب وحركات إسلامية فقط، وصاحب المصلحة في حظرها هو حصراً أمريكا، قائدة الحملة الصليبية الحالية التي شنتها على الإسلام في البلاد الإسلامية وكل دول العالم في أعقاب افتعالها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه الحملة الصليبية لم تتوقف حروبها منذ اندلعت، وآخرها حرب الإبادة الجماعية التي شنها مع كيان يهود على الأرض المباركة فلسطين، وسعيه إلى تهجير من تبقى من أهل غزة والضفة إلى أصقاع الأرض.

إن أمريكا الصليبية تعلم يقيناً أن الإسلام هو البديل الحضاري لحضارتها الزائفة الظالمة، وأن الإسلام العظيم العادل هو التهديد الحقيقي والوحيد للحضارة الغربية العلمانية. لذلك لا تتهاون في ملاحقة كل من يحمل الإسلام باعتباره نظام حياة وبديلاً حضارياً، وهي تعمل على ملاحقة العاملين في الجماعات الإسلامية، سواء أكانت عندهم مشاريع حضارية سياسية واعية أم كانت مجرد شعارات. فقد وصل الحال بأمريكا والغرب إلى هوس الخوف من الإسلام، سواء أكان الإسلام السياسي أو الجهادي أو الإغاثي أو أي شكل من الأشكال. فقد حظرت الحكومة الباكستانية بأمر من أمريكا لعميلها برويز

مشرف، حظرت حزب التحرير، وهو الحزب السياسي الذي يحمل الإسلام عقيدة ونظام حياة، ولا يتبنى العمل المادي في طريقته. ومع علم أمريكا وعميلها مشرف بهذه الحقيقة، إلا أنها أمرته بحظره فحظره، وسارت الحكومات العميلة التي تعاقبت على حكم باكستان منذ مشرف بالعمل بذاك الحظر، لأنها كانت جميعها عميلة لسيد مشرف نفسه. وقامت مؤخرًا حكومة قائدة الحلف الصليبي السابق بريطانيا بحظر الحزب أيضاً، وهي تعلم أيضاً ما يعلمه القاضي والداني، بأن الحزب هو صاحب مشروع حضاري عظيم، يعمل لإخراج العباد من عبادة الرأسمالية الجشعة إلى عدل الإسلام ونور العقيدة الإسلامية، ووقف بكل جرأة مجاهراً بدعومه وانحيازه لأهل الأرض المباركة المضطهدين من ربية الغرب، كيان يهود.

ما كان لأمريكا وحلفها الصليبي أن ترفع من فاتورة اعتناق الأمة من ربقتها لولا الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية، ومنها باكستان. فهم يستخدمون الحكام العملاء للقيام بملاحقة الإسلام بجميع أطرافه، ولولا هؤلاء الحكام لما تمكنت أمريكا من الفتك بالأمة الإسلامية ومن شن حرب عالمية عليها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. لذلك كان لزاماً على الأمة القضاء على الكتل السرطانية التي أصابت جسدها، وهي الأنظمة الوضعية. وما وجود الحركات الانفعالية التي لم تطق ظلم الحكام وأسيادهم، ولجوؤهم إلى قتال الأنظمة، إلا لفشل هذه الحكومات في حل المشكلة من جذورها المتمثلة بوجود أمريكا في المنطقة وبهيمنتها على القرار السياسي في البلاد. ما أدى إلى ما نشره معهد الاقتصاد والسلام عن احتلال باكستان المرتبة الثانية في مؤشر الغرب "للإرهاب" العالمي ٢٠٢٥، وارتفاع عدد القتلى في الصراع بين الحكومة والحركات الانفعالية بنسبة ٤٥% خلال العام الماضي إلى ١٠٨١.

إن معرفة الخائن الأكبر للأمة، المتمثل بالنظام وبالحكومات المتعاقبة في البلاد، والذي يجاهر بتخابره مع العدو، يوجب على الأمة العمل الجاد لاجتثاث هذا النظام ورجاله من جذوره وتنصيب الإسلام العادل مكانه. وهذا واجب الأمة اليوم، في هذا الشهر الكريم وفي ذكرى هدم خلافة المسلمين. وهذا العمل من أوجب الواجبات الشرعية التي أطلق عليها الفقهاء "تاج الفروض"، وهو أكثر وجوباً على أهل القوة والمنعة المتمثلين بالمخلصين في الجيش الباكستاني، فهم القادرون على الإطاحة بهذا النظام والحكام العملاء، وبيدهم إعطاء نصرتهم لحزب التحرير صاحب المشروع السياسي والبدل الحضاري الذي ينهض بالأمة ويعيدها إلى سابق عزتها، من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة، التي تخاطب كلاب الروم بما هم أهلهم، ولا تتخبر معهم كما يفعل الروبيصات حكام المسلمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ

وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان